

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Bawaba
DATE:	19-April-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	20,000
TITLE :	Ministry of Petroleum Buys 768 Tons of Diesel to Cover Summer Electricity Needs
PAGE:	02
ARTICLE TYPE:	General Industry News
REPORTER:	Amr Khan – Ayman Anwar

«المالية» تضمن تنفيذ مشروعات «سيمنس» الألمانية بتكليف رئاسي

«البتترول» تشتري 768 ألف طن سولار لسد احتياجات الكهرباء خلال الصيف

استثمارات بقيمة 6 مليارات يورو ومفاوضات بين «شاكر» و«قدري» لتوفير الاحتياجات

عمرو خان وأيمن أنور

كشفت مصادر بوزارة البترول أن الهيئة المصرية العامة للبترول تسعى لشراء 768 ألف طن سولار لسد احتياجات الكهرباء خلال فصل الصيف المقبل، وأشارت المصادر إلى أن الهيئة تستعد لشراء 4 شحنات سولار، يتراوح حجم كل منها ما بين 30 و33 ألف طن، وتحتوي على نسبة 1.70٪ من الكبريت عبر ميناء الإسكندرية.

وأوضحت المصادر أن الهيئة توافقت على 6 شحنات من زيت الغاز، يتراوح حجم كل منها بين 34 و36 ألف طن للتسليم في السويس، و3 شحنات حجم الواحدة منها 30 ألف طن، إلى جانب 3 شحنات أخرى يتراوح حجم كل منها ما بين 35 و40 ألف طن للتسليم في العين السخنة.

وفي سياق آخر، تدرس وزارة المالية ضمن مجموعة وزيرية من الكهرباء والتخطيط والاستثمار توفير الضمانة المالية لمشروعات الطاقة الكهربائية، التي توافقت عليها شركة سيمنس الألمانية مع الحكومة المصرية، بعد أن رفضت المالية إعطاء سندات مالية لمشروعات

الطاقة خشبة من تأثر موقفها الائتماني أمام البنوك الدولية، وكشف مصدر من داخل وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة عن نتائج المفاوضات بين الدكتور محمد شاكر، وزير الكهرباء، والدكتور هاني قدرى وزير المالية، بشأن توفير الضمانة المالية اللازمة لمشروعات الكهرباء التي ستفندھا «سيمنس» في مصر، ويبلغ إجمالي قدرتها 13.2 ألف ميجاوات باستثمارات تقدر قيمتها بـ6 مليارات يورو.

وأضاف المصدر أن المفاوضات بين «شاكر» و«قدري» بدأت في منتصف مارس الماضي لتقوم وزارة المالية بضمان المشروع وضمان المستحقات المالية لشركة سيمنس حال تعطل المشروع بعد أن تكون الشركة قد صرفت جزأ من أموالها، مشيراً إلى أن المفاوضات أخذت منحى آخر بعد أن صدرت تكليفات رئاسية إلى «المالية» بتوفير الضمانة المالية لمشروعات الكهرباء.

وأشار المصدر إلى أن وزارة المالية أعلنت عن موافقتها على توفير الضمانة المالية للمشروعات التي ستفندھا الشركة الألمانية فقط، مع التحفظ على إبقاء موقفها تجاه باقي المشروعات الأخرى، مثل مشروع محطة كهرباء غرب دمياط بقدرة 2500 ميجاوات، وبتكلفة استثمارية تزيد على 2 مليار دولار، الذي ستفنده الحكومة السعودية.

وأوضح المصدر أن الوزارة كانت طالبت الحكومة بالتفاوض مع نظيرتها السعودية بشأن توفير الضمانة المالية للمشروع، نظراً لصعوبة قدرتها على تقديم الضمانة المالية لجميع المشروعات التي تم توقيع مذكرات التفاهم بشأنها في مجال الكهرباء، وحتى لا يتأثر تصنيفها الائتماني عند اقتراضها من البنوك الدولية أو العربية.

وزارة المالية أعلنت عن موافقتها على توفير الضمانة المالية للمشروعات التي ستفندھا الشركة الألمانية فقط، مع التحفظ على إبقاء موقفها تجاه باقي المشروعات الأخرى

شاكر

قدري